«فك الارتباط» الاردني
الدوافع والتحديات

اتخذ الاردن، خلال الايام الاخيرة من تموز (يوليو) ١٩٨٨، سلسلة من القرارات تمس، في الصميم، العلاقة التي ظلت قائمة بين الاردن والضفة الغربية منذ العام ١٩٥٠. وقد جاءت تلك القرارات على النحو التالي:

١ ـ قرار مجلس الوزراء الاردني، في ١٩٨٨/٧/٢٨، الغاء خطة التنمية في الاراضي المحتلة. وفي تفسيره للقرار، ذكر البيان الاردني أنه «على ضوء قرارات قمة الجزائر غير العادية، التي عكست التوجه والالتزام العربيين لمساندة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله البطولي لتحقيق أهدافه الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني... [و] فيما يتوجب على المملكة الاردنية الهاشمية القيام به تجاه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة، ومتطلبات العمل لادراج الهوية الفلسطينية، ولتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من القيام بمسؤولياتها كاملة، ولازالة الشكوك حول موقف الاردن، رغم وضوحه... والتزاماً بمقررات قمة الرباط... وبمقررات قمة فاس... وايماناً من الاردن بأن الشعب الفلسطيني هو الطرف الاساسي في حل قضيته، ودفعاً لأي شبهة قد تنشأ حول تعامل الاردن مع الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة... انطلاقاً من هذه الاعتبارات، تقرر حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ما يلي: ' ... الغاء الخطة الاردنية للتنمية في الارض المحتلة' » (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٧/٢٩)؛ والغى القرار كل ما يترتب على الغاء تلك الخطة.

٢ ـ في ١٩٨٨/٧/٣٠، أصدر الملك الاردني حسين مرسوماً بحل مجلس النواب، «بموجب المادة ٣٤ من الدستور، والذي يتألف من ٦٠ عضواً، نصفهم من الفلسطينيين الذين يمثلون الضفة الغربية» (نبيل خليفة، **المستقبل**، باريس، العدد ٥٩٩، ١٩٨٨/٨/١٣، ص ١٨). وفي اليوم عينه، «ترأس العاهل الاردني اجتماعاً عسكرياً في القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية، بحضور ولي العهد، الامير حسن، وقائد الجيش، المشير زيد بن شاكر، وكبار الضباط. وجرى، خلال الاجتماع، بحث في الوضع العام في المنطقة والقضايا التي تهم الاردن والقوات المسلحة الاردنية، ولا سيما في مجالات التدريب والتسليح» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٨/٧/٣١).

٣ ـ في ١٩٨٨/٧/٣١، أعلن الملك الاردني فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية المحتلة. وقال الملك، في البيان الذي أذاعه بهذا الخصوص: «ان هناك توجهاً فلسطينياً وعربياً يؤمن بضرورة ابراز الهوية الفلسطينية، بشكل كامل، في كل جهد أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية أو تطوراتها؛ كما اتضح أن هناك قناعة عامة بأن بقاء العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية، وما يترتب عليها من تعامل اردني خاص مع الاخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال... يتناقض مع هذا التوجه، مثلما يكون عائقاً أمام النضال الفلسطيني الساعي لكسب التأثير الدولي للضفة الفلسطينية باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب يناضل ضد احتلال أجنبي... [و] الوحدة العربية بين أي شعبين عربيين أو أكثر هي حق اختيار لكل شعب عربي... وعلى أساس ذلك، تجاوبنا مع رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني بالوحدة مع الاردن عام ١٩٥٠؛ ومن منطلقه نحترم رغبة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بالانفصال في دولة فلسطينية مستقلة» (**السفير**، ١٩٨٨/٨/١). وأوضح الملك حسين «ان الاجراءات الاردنية لفصل الضفة الغربية عن الاردن لن تؤثر على سكان